

## الخلافات تعصف بحركة «فتح» وتكشف بدءها بمعارك غزة



بلعوي

الرأي. أضاف «كان من الأجدر على حكم بلعوي أن ينتفض للدفاع عن أبناء الحركة الذين تنتهك كرامتهم وبيوتهم وأعراضهم على أيدي عصابات حماس في غزة». وقال «لم يرتق حكم بلعوي إلى مستوى المرتبة التنظيمية التي يغتصبها في الحركة، وهو بهذا الرده الإعلامي إنما يعرض صورة الحركة، ووحدتها للخطر أمام الجمهور الفلسطيني». واتهم بلعوي بأن «أهم إنجازاته زرع الجواسيس في مكتب الأخ أبو مازن في تونس». وقال «لن أضيف سوى أن تصريحاته هي كلام صغير صادر عن صغير قيمة وقيماً وقامة ومقاماً».

ولاحقاً اتهم بلعوي دحلان منها بالاستناد «إلى لغة التهيب والوعيد والتهديد والإنذار، التي طالما مارسها ولم يحصد هو نفسه منها إلا الأوهام والتقصير والأحلام الواهنة، ولعل هذا كله هو الذي يدفعه أن يصرح لوكالات الأنباء، أن قيادة الحركة ليس لها انتماء وطني، ويتمادي أكثر حين يلصق التهم الحاقدة بالرئيس واللجنة المركزية للحركة والمجلس الثوري، حيث يحملهم جزءاً من المسؤولية لما حدث في غزة بعد عملية الحسم العسكري لحركة حماس».

الخلافات العلنية داخل حركة «فتح» دفعت الكثير من المراقبين إلى التشكيك بانعقاد المؤتمر السادس للحركة، على اعتبار أن التناقضات تفجرت قبل هذا المؤتمر فكيف في حال



دحلان

اللجنة المركزية لحركة «فتح»، محملاً إياهم المسؤولية عما وصلت إليه حركة «فتح»، داعياً إياهم إلى الرحيل، وقال متهمكماً: لا نريد أن نقول أن صلاحيتهم انتهت. المشادة الكلامية بين بلعوي وشاهين جاءت بعد أسابيع على إقرار الناظر السابق باسم حركة «فتح» توفيق أبو خوصة بأن حركته مارست القتل على اللحية، والانتماء السياسي، مشيراً إلى حادثة مقتل حسام أبو قينص خلال أحداث حزيران/يونيو الماضي. وانتقلت المشادات الكلامية لاحقاً بين بلعوي ودحلان مباشرة. فاتهم دحلان بلعوي بتشويه صورة كوادر الحركة الذين يختلطون معه في

إقرار بلعوي جاء في تصريح رسمي وزعه بصفته عضواً في اللجنة المركزية لحركة «فتح»، ومتحدثاً باسم قائدها العام محمود عباس وتم نشره في العديد من وسائل الإعلام التابعة لحركة «فتح»؛ رداً على تصريحات عضو المجلس الثوري لحركة فتح عبد العزيز شاهين (أبو علي) والذي اتهم فيها عباس بأنه «قائد فاشل»، ولم يصدر قراره بحسم المعركة عسكرياً مع حركة «حماس» في الوقت المناسب. وقال بلعوي رداً على اتهام (شاهين) لقيادة السلطة وحركة «فتح» بالتغيب عن الميدان «يكفي التوضيح أن القائد العام أبو مازن قد أعطى القرار والتعليمات والإمكانات والدعم المعنوي لهذه الدائرة (تيار دحلان) وهو نفسه أحد منظرها (أبو علي شاهين) ولكنها أوصلت الحركة إلى الخذلان سواء بالميدان أو بالتخطيط والفرور والادعاء والهرب». الترشق الإعلامي غير المسبوق بدأ حينما أدلى عضو المجلس الثوري لحركة فتح عبد العزيز شاهين (أبو علي)، وأحد أقطاب تيار دحلان، بتصريح شن فيه هجوماً على أعضاء

كشفت خلافات علنية داخل حركة «فتح»، تبادل خلالها قياديين في الحركة الاتهامات والشتائم عبر وسائل الإعلام، عن إصدار رئيس السلطة محمود عباس أوامر صريحة بالقضاء على «حماس» عسكرياً بيد أن هذه الجهات فشلت في مهمتها، في أخطر إقرار من نوعه منذ أحداث حزيران/يونيو الماضي. وأقر عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» حكم بلعوي، في غمرة دفاع عن اتهامات بالفشل والعجز وجهها قيادي آخر في حركة «فتح»، بأن عباس منح تيار محمد دحلان القرار بحسم المعركة عسكرياً مع حركة «حماس» في قطاع غزة، مانحاً إياه كافة الإمكانيات والدعم المعنوي.

لكن بلعوي، أكد أن دحلان وتياره، خذلوا حركة «فتح»، مشدداً على أن حركته أخطأت حينما منحته تلك الثقة وذلك القرار (حسم المعركة عسكرياً مع حماس)، وقال: يجب أن تعترف (قيادة فتح) أن ذلك كان الخطأ بعينه، لأن القرار يجب ألا يعطى إلا لمن يحقق لحركته الانتصار.

## مستشار فياض يطالب باسترجاع زجاجات خمر

أقر عمر حلمي الغول، مستشار سلام فياض رئيس الحكومة غير الشرعية في رام الله، أنه طلب من الشرطة الفلسطينية بغزة، خلال فترة احتجازه في غزة باسترجاع زجاجات الخمر التي ضبطت في منزله، معتبراً أن ذلك من حقه.

وقال الغول، الذي أفرجت عنه وزارة الداخلية مؤخراً استجابة لعدد من القوى والشخصيات وكبادرة حسن نية، في مقالة له نشرت في صحيفة الحياة الجديدة «لم تكن مطالبتي بزجاجات المشروب التي أخذوها مني واعادتها، بل كان الهاجس الأساسي عندي، هو دفاعي عن الحق المدني للمواطن الفلسطيني».

واعتبر أن «حيازة الخمر وشربها من الحقوق المدنية المكتسبة» مشدداً على أنه أراد بمطالبته بهذه الزجاجات «تقديم العبرة لكل القيادات الوطنية والديمقراطية أن لا تخشى الدفاع عن حقوقها المدنية المكتسبة، التي كفلها لها النظام الأساسي». وهاجم مستشار فياض بشدة أي محاولة لتطبيق الشريعة الإسلامية، زاعماً أنه فهم خلال فترة احتجازه أن القائمين على الأمر في غزة يسيرون باتجاه تطبيق قانون الشريعة الإسلامية المناقض للقانون المدني، حسب زعمه.

يشار إلى أنه وخلال فترة احتجاز الغول على خلفية تجاوزات قانونية، كشفت لجنة الأمن والداخلية في المجلس التشريعي أن الغول طالب خلال زيارة له بسرعة الإفراج عن بعض أوراقه وعن «زجاجات الخمر» التي تم مصادرتها من بيته من قبل الشرطة، باعتبارها حقاً له ولا يجوز مصادرتها، وفي حينه نفت حكومة فياض وحركة «فتح» هذه الأنباء واعتبرتها محاولة لتشويه صورة «المناضلين الفلسطينيين»، على حد وصفها. ■